السلطة والمال

دراسة تحليلية في ضوء علم الاجتماع السياسي

م.د. عدي فالح حسين م.م. رغد علي حسن

Prepared by researchers
Dr. oday Falih Hussein
Imam Al-Kadhim University college for Islamic sciences.
Department of political Sciences
Teaching assistant .Raghad Ali Hasan
Imam Al-Kadhim University college for Islamic sciences.
Department of political Sciences

الملخص

كثيرة هي الدراسات التي تناولت علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة ، ولكن هناك قلة في الدراسات التي تناولت تأثير السلطة السياسية على النظام الاقتصادي المعمول به في الدولة . ومن خلال هذا البحث حاولنا ان نثبت ان طبيعة النخبة الحاكمة وأثرها على طبيعة السلطة السياسية و النظام الاقتصادي السياسي . بعبارة اخرى حاولنا في هذا البحث ان نثبت ان السلطة الاستبدادية الدكتاتورية تسعى دائما الى حصر جميع السلطات في يدها من اجل الهيمنة على الدولة والمجتمع ، ما يؤدي الى اعتمادها النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على الجمع بين القوتين السياسية والاقتصادية واحتكارها بيد صانع القرار المستبد وحزبه ، كما هو الحال في الكثير من التجارب التي تثبت حتمية العلاقة بين النظم الاستبدادية والشمولية والنظام الاقتصادي الاشتراكي.

من جانب اخر يمكن القول ان النظم السياسية الديمقراطية القائمة على الحرية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى الفصل بين السلطات والتعددية ، نجد ان هناك حتمية في العلاقة بين النظام الديمقراطي والنظام الرأسمالي من

خلال هيمنة النخب الاقتصادية (الشركات ورؤوس الاموال) على النخب السياسية وعليه يتحقق فصل جديد بين السلطات وهو الفصل بين القوتين السياسية والاقتصادية ونتيجة لذلك يتحقق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي .

اما بالنسبة للدول التي تأخذ بالديمقراطية المقيدة من خلال قيام نظام سياسي ذو ايديولوجية معينة (دينية /علمانية) نجدها تأخذ بالنظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين مزايا النظام الاشتراكي ومزايا النظام الرأسمالي من خلال وجود مؤسسات تكون تبعيتها للدولة وتشمل الخدمات العامة ، ومؤسسات تابعة للشركات ورؤوس الاموال والتي تشمل قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية.

كل ذلك يجعل من الحديث عن احتكار وتركيز القوة الاقتصادية او تفويضها وتوزيعها اهم من الحديث عن الفصل بين السلطات التقليدي وشرط اساس من شروط التحول نحو النظام الديمقراطي .

الكلمات المفتاحية: علم الاجتماع السياسي /علم الاقتصاد السياسي/الانظمة الاقتصادية السياسية/السلطة السياسية.

Abstract

There are many studies that have dealt with the relationship of economics and political science, but there are few studies that have dealt with the influence of political power on the economic system in force in the country. Through this research, we tried to prove the nature of the ruling elite and its impact on the nature of political power and the political economic system. In other words, we tried in this research to prove that the totalitarian and authoritarian power always seeks to confine all the powers in its hand in order to dominate the state and society, which leads to its adoption of the socialist economic system based on combining the political and economic forces and monopolizing them in the hands of the tyrannical decision maker and his party, as it is. This is the case in many experiences that prove the inevitability of the relationship between authoritarian and totalitarian regimes and the

socialist economic system. On the other hand, it can be said that democratic political systems based on freedom in all political, economic and social fields and on the separation of powers and pluralism, we find that there is an inevitability in the relationship between the democratic system and the capitalist system through the domination of the economic elites (companies and capital) over the political elites and thus achieve A new separation of powers is the separation between the political and economic forces, thus achieving political stability and economic recovery. As for countries that adopt restricted democracy through the establishment of a political system with a specific ideology (religious / secular), we find that they adopt a mixed economic system that combines the advantages of the socialist system and the advantages of the capitalist system through the presence of institutions that are subordinate to the state and include public services, and institutions affiliated with companies and capital. Which includes the sectors of agriculture, industry and domestic trade. All of this makes talking about monopolizing and concentrating economic power or delegating it more importantly than talking about separation between traditional powers and a basic condition of transition towards a democratic system.
The opening words: Political sociology / political economy / political economic systems / political power.

المقدمة

تعد القوة الاقتصادية واحدة من اهم مصادر السلطة السياسية ومقياس قوتها ، ويأتي ذلك من كون امتلاك التفوق في (الثروات والموارد المختلفة، والصناعة، والزراعة ...) تعد من العوامل التي تساهم في استقرار السلطة السياسية ونفوذها في الداخل والخارج .

ومن جانب اخر تعد القوة الاقتصادية من العوامل المهمة في السيطرة وتنظيم المجتمع، فالمصادر المالية مثل (الرواتب، والخدمات، والضمانات الاجتماعية والصحية) تقدم كحقوق للمواطنين مقابل الواجبات المفروضة عليهم وأولها الطاعة

والامتثال للقوانين. كذلك فان مصادر السلطة السياسية الاقتصادية تتسم بالمرونة التي تغيب عن المصادر القوة الطبيعية، فتستطيع السلطة السياسية عن طريق (المكافئات او الضرائب والعقوبات) وكمرحلة اولية ان تطبق قوانينها دون الحاجة الى اللجوء الى الجيش والشرطة في حالة مخالفة القوانين وعدم تنفيذها .

لذلك تحاول هذه الدراسة ايجاد روابط مشتركة ومعامل تأثير متبادلة بين علمين اساسيين وهما علم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد السياسي ، فإذا كان الاول يعنى بدراسة السلطة السياسية وطبيعتها وأنواعها وأشكالها والنخبة الحاكمة وأدوارها ، فان الثاني يعنى بدراسة الانظمة الاقتصادية الثلاثة السائدة في العالم . لذلك نحاول الاستفادة من العلمين في البحث عن انواع النخب السياسية الحاكمة والتي تتنوع بحسب السلطة السياسية القائمة وعلاقتها بالنظام القائم بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وهناك دراسات كثيرة تناولت الانظمة الاقتصادية السائدة في العالم والمتمثلة بالأنظمة الثلاثة، ولعل علم الاقتصاد السياسي واحد من اهم العلوم التي سلطت للضوء على هذه الانظمة المهمة من حيث طبيعتها وخصائصها والدول التي تطبيقها، لكن في الوقت نفسه نجد ان الدراسات في مجال هذا العلم لم تهتم كثيرا في التأثير على طبيعة السلطة السياسية والعلاقة بين النخب الحاكمة وطبيعة النظام الاقتصادي السياسي الذي تاخذ به الدولة. لذلك نحاول في هذا البحث تناول العلاقة بين الاثنين وطبيعة النخبة الحاكمة وتأثيراتها المختلفة .

مشكلة البحث: ينطلق البحث من التساؤلات الاتية :-

١- هل هناك علاقة بين طبيعة النخب الحاكمة وطبيعة النظام الاقتصادي المعمول به في الدولة.

٢- وما تاثيرات ذلك على الديمقراطية وتطبيقاتها .

فرضية البحث: ان طبيعة النخب السياسية الحاكمة وفلسفتها ومنطلقاتها الايدلوجية تأثر على مجمل النظام السياسي القائم وعلاقته بالمجتمع بجوانبه السياسية والاقتصادية.

هدف البحث : الوقوف على الفصل الجديد بين السلطات والمتمثل بالفصل بين السلطتين السياسية والاقتصادية وأهميتها للدولة بشكلها العام من جهة وطبيعة النظام السياسي القائم من جهة اخرى.

هيكلية البحث : يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة ، تناول المطلب الاول منها طبيعة الانظمة الاقتصادية السياسية السائدة في العالم ومميزاتها وأهميتها، وتناول المطلب الثاني النخب الحاكمة وتأثيراتها المختلفة على المجتمع بجوانبه السياسية والاقتصادية وطبيعة النظام الاقتصادي القائم والذي يتنوع بحسب تنوع هذه النخبة، والمطلب الثالث تناول الحديث عن قيام فصل جديد بين السلطات، الا وهو الفصل العمودي بين القوتين السياسية والاقتصادية تمييزا عن الفصل الافقي بين السلطات والمتمثل بالفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

المطلب الاول: النظم الاقتصادية السياسية

في اطار العلاقة بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية فيمكن القول ان هناك ثلاثة انظمة اقتصادية/سياسية/فلسفية، تدور حول التحكم وامتلاك للقوة الاقتصادية من قبل السلطة السياسية او التأثير والأشراف من قبل الاخيرة على القوة الاقتصادية وعدم التدخل بشأنها وهي[1]:

١- النظام الاول وهو النظام الاشتراكي (التخطيط والامتلاك والتحكم) ويذهب الى التخطيط المركزي للاقتصاد، والملكية العامة لوسائل الانتاج من قبل السلطة السياسية، وبالتالي فأنه يجمع بيد واحدة القوة السياسية والاقتصادية في ان واحد، الامر الذي يضيف للسلطة السياسية قوة ونفوذ وهيمنة اكبر في علاقتها مع المجتمع، وبالتالي يؤدي الى المركزية المتشددة وضعف الحوافز الفردية[2].

٢-النظام الثاني هو النظام الرأسمالي (التأثير والأشراف) الذي يؤكد على الفصل بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية ، فيقع على عاتق القوة الاقتصادية ممثلة (بالشركات ورؤوس الاموال) ادارة القطاع الخاص والتنافس في اطاره بعيدا عن تدخل الدولة ، وإنما يترك الامر لقواعد السوق في العرض والطلب[٣].

أما عن الخدمات العامة التي تكون السلطة السياسية مسؤولة عن توفيرها فتشمل: برامج الصحة العامة، الاطفاء، الشرطة، الدفاع المدني، المدارس، السكك الحديدية، خدمات البريد، شبلكات الطرق، المعونة الاقتصادية للمحتاجين، الاسكان العام، وتدفع السلطة السياسية غالبية تكاليف الخدمات التي توفرها من الاموال المتحصل عليها من الضرائب فعلى سبيل المثال، يدفع رؤوس الاموال والشركات ضرائب الدخل على ما يكتسبونه من ارباح ، ويدفع المستهلكون ضرائب مشتريات عن السلع التي يشترونها[٤].

٣- النظام المختلط او الاقتصاد الموجه: الذي يجمع بين خصائص النظامين ، حيث يوجد قطاع عام تديره السلطة السياسية متمثلا (بالنقل ، والكهرباء ، والماء ، والغاز) وقطاع خاص يديره الشركات ورؤوس الاموال يشمل بقية القطاعات الأخرى ، بالإضافة الى ذلك تقوم السلطة السياسية على وضع سياسات اقتصادية لها اثرها على التحكم وإدارة القوة الاقتصادية في الدولة [٥].

اما السلطة السياسية فأنها تمارس دور الاشراف والتأثير على القوة الاقتصادية من خلال أربعة مهام رئيسية[٦]:

١. تسن القوانين التي تؤثر على النشاط الاقتصادي ، وتشرف على تنفيذها .
٢. تنشئ الصناعات الخدمية العامة .
٣. توفر السلع والخدمات العامة والاجتماعية للجماهير.
٤. تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٥. اتخاذ اجراءات كفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية.

٦. حماية الاقتصاد من اخطائه وانحرافاته.

ان هذه الانظمة الثلاثة تتنوع بحسب تنوع النظام السياسي والنخب الحاكمة في اطاره ، وهذا الامر لا يمكن البت فيه دون دراسة النخب الحاكمة وطبيعتها وتأثيراتها المختلفة .

المطلب الثاني: النخب الحاكمة وأثرها على طبيعة النظام الاقتصادي

لدراسة هذه الاثار يقتضي تحليل طبيعة النخب من حيث مؤهلاتها ، والمسالك او القنوات التي تسلكها في وصولها الى السلطة السياسية وهل هي (الحزب السياسي ام النقابات، ام البيروقراطية، ام الحكم المحلي، ام التنظيمات الدينية، ام الثورة ام الانقلاب...الخ)، وكيفية اختيارهم (الوراثة، التعيين، حب الجماهير، ام الانتخاب)، وعلاقتهم بالمجتمع، وغيرها من الصفات الاخرى للنخب والتي تختلف باختلاف طبيعة السلطة السياسية وهل هي (تقليدية، ملهمة، استبدادية، تحول ديمقراطي، ديمقراطية راسخة)[٧]:

١-السلطة التقليدية : وتمثلها النخب التي تتسم بالسمات الاتية :

أ. من حيث اصولهم الاجتماعية : فينحدر اغلبهم من ذوو الاصل والنسب الشريف وفق قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، مثل العائلة المالكة ،النبلاء، شيوخ القبائل وورثتهم ، وغيرها من الانساب الاخرى التي يقدرها المجتمع.

ب. من حيث مؤهلاتهم: ان النخب التقليدية تعتمد في مؤهلاتها على النسب والأصل الاجتماعي المرموق من قبل المجتمع .

ج. من حيث قنوات وصولها للسلطة : فتكون عن طريق الاحزاب السياسية المملوكة والمهيمن عليها من قبل بعض الشخصيات التقليدية الرفيعة.

د. من حيث طريقة اختيارهم: فتتم عن طريق (الوراثة او التعيين) ، وإذا حصلت انتخابات فأنها تكون شكلية ومعدة مسبقاً .

ه. من حيث علاقتهم بالمجتمع: فتكون قائمة على اساس احترام العادات والتقاليد التي تعطي لهذه النخب التقليدية شرعية ممارسة السلطة السياسية .

٢-السلطة الملهمة : وتمثلها النخب التي تتسم بالسمات التالية[٨]:

أ. من حيث اصولهم الاجتماعية : الزعيم الملهم والنخب المحيطة به ، غالبا ما تنحدر من الطبقات الوسطى او الفقيرة والتي تستشعر معاناة المجتمع وتحمل طموحاته في التغيير.

ب. من حيث مؤهلاتهم : تتجلى مؤهلاتهم بافكارهم المعبرة عن امال وطموحات الامة وافعالهم وتضحياتهم في قيادة الثورة وتغيير النظام القائم .

ج. من حيث قنوات وصولهم الى السلطة: فتكون عن طريق الثورة على النظام القائم.

د. من حيث طريقة اختيارهم : فمن خلال حب المجتمع والتفافه حول شخصية الزعيم الملهم والانجازات التي يقدمها .

ه. اما من حيث علاقتهم بالمجتمع: فيغلب عليها طابع الابوة التي تنطلق من شخصية الزعيم الملهم ورعايته لكل افراد المجتمع ، مقابل حب الجماهير وتقديسها لشخص الزعيم وافكاره ومقولاته ومنجزاته التي حققها عند استلامه للسلطة وممارستها.

٣- سلطة استبدادية: وتمثلها النخب التي تتسم بالسمات الاتية [٩]:

أ. من حيث اصولهم الاجتماعية: غالبا ماينحدر المستبدون من الطبقات الفقير او المتوسطة ، والتي تعاني من الظلم والاضطهاد في طفولتها في ظل عائلة ممزقة ، يسود فيها العقاب عن طريق العنف.

ب. من حيث مؤهلاتهم: دائماً ماتكون الخداع والمكر والحيلة في التأثير على الافراد القريبين منهم او على المجتمع بشكل عام.

ج. من حيث قنوات وصولهم الى السلطة: فيكون عن طريق الانقلاب بعد تنظيم انفسهم في تنظيمات سرية عسكرية او مدنية للانقلاب على النظام القائم .

د. من حيث طريقة اختيارهم : فيكون عن طريق التعيين من قبل اعضاء التنظيم السري ، لما يمتلكونه من حيلة ومكر في التاثير على اقرانهم.

ه. اما من حيث علاقتهم بالمجتمع: فتتسم علاقتهم بالمجتمع بكونها قائمة على اساس(الدعاية والعنف) في استلام السلطة وممارستها ، من خلال البراعة في استخدام اسلوب الخطابة "الديماغوجية"□ في التأثير على الجماهير واستمالتهم وتذكيرهم بالمخاوف والأخطار التي يمكن ان يتعرضوا لها بدونهم، والعنف السياسي في قمع المعارضين وانهائهم.

٤-مرحلة التحول الديمقراطي : وتمثلها النخب التي تتسم بالسمات التالية[١٠]:

أ. من حيث اصولهم الاجتماعية: فينحدر اغلبهم من الطبقات الثلاثة (الغنية ، والوسطى والفقيرة) وقد يكون الى جانبهم من ذوو الاصل والنسب الشريف وفق قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، وغيرها من الفئات الاخرى التي عانت في ظل الانظمة السابقة.

ب. من حيث مؤهلاتهم: فتكون مستندة على مقدار التضحيات في مواجهة الانظمة السابقة.

ج. من حيث قنوات وصولهم الى السلطة: فتكون من خلال الاحزاب السياسية التي ضحت في السابق وقد تكون احزاب جماهيرية ، او احزاب الاشخاص "الكادر".

د. من حيث طريقة اختيارهم : فانها تجمع بين الوراثة والانتخاب ، الوراثة من قبل شخصيات ضحت في السابق للاحزاب السياسية من جهة ، وانتخاب هذه الاحزاب من قبل المجتمع من جهة اخرى.

ه. من حيث علاقتهم بالمجتمع : فان هذه النخب تحاول ان تمزج بين قيم مختلفة (تقليدية واستبدادية) ، فهي تقليدية لانها تتمثل بالنخب التي تستند على الاصل الاجتماعي والانتماءات التقليدية ، وتحاول الوصول الى السلطة من خلال استمالة الجماهير من خلال الخطابة والقيم التقليدية مثل (التضحيات السابقة والنسب)، وبسبب هذه القيم تحاول الاستمرار في السلطة مستفيدة من غياب المسؤولية والرقابة على اعمالها، باعتبارها زعامات تقليدية لا تحاسب.

٥-سلطة ديمقراطية "مؤسسة": وتمثلها النخب التي تتسم بالسمات التالية[١١]:

أ. من حيث اصولهم الاجتماعية: فاغلب النخب السياسية تنحدر من الطبقات الغنية والوسطى.

ب. من حيث مؤهلاتهم: فانها تظم نخب تمتلك كفائة ومؤهلات عالية ، ونخب تمتلك مناصب رفيعة ، ونخب تمتلك ثروات كبيرة .

ج. من حيث قنوات وصولهم الى السلطة: فتكون من خلال الاحزاب ، والبيروقراطية ، والوراثة.

د. من حيث طريقة اختيارهم : فانها تضم نخب مختلفة في الاختيار ، وهي نخب منتخبة من قبل الشعب لكفائتهم ومؤهلاتهم ، وكذلك نخب متدرجة في السلم الوظيفي لأعلى المناصب ، ونخب تنتمي الى طبقات غنية متوارثة للمال.

ه. من حيث علاقتهم بالمجتمع : ان الغالبية العظمى من الدول الديمقراطية تأخذ بالنظام الرأسمالي الذي يعمل على توزيع القوة بين نخب سياسية وأخرى اقتصادية تمارس تأثيرات متبادلة فيما بينها وتعمل على منع تركيز القوتين (الاقتصادية والسياسية) بيد السلطة السياسية ، بخلاف الانظمة الاستبدادية او الملهمة التي تجمع القوتين السياسية والاقتصادية بيد النخب السياسية وتدفع نحو تركيز السلطة السياسية. من جهة اخرى فان التضامن بين النخب الممثلة لتلك القوتين في تحقيق سياسة عام موحدة

تهدف لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع تساعد في الحفاظ على الرضا والشرعية الممنوحة لها من قبل المجتمع خلال الانتخابات ، من خلال تقديم احسن الخدمات التي تعود للفائدة للجميع وتؤدي الى استمرار مصالحها .

وهكذا يمكن القول ان نظريات النخب تمثل الدراسة الحقيقية للقوى السياسية المهيمنة والممارسة للسلطة السياسية، من حيث اصولهم الاجتماعية، ومؤهلاتهم، والقنوات التي يسلكونها في الوصول للسلطة، وكيفية اختيارهم، وعلاقتهم بالمجتمع. بمعنى اخر ان التنوع في كل مفردة من هذه المفردات يدفعنا الى القول ان الانظمة السياسية والدول بشكل عام تتنوع بتنوع القيم التي تتبناها النخب الحاكمة والمهيمنة على السلطة السياسية، والتي تحاول ان تفرضها على المجتمع بوسائلها المختلفة، سواء باتجاه تحقيق الدولة الديمقراطية او الدولة المستبدة.

لذلك نجد اغلب الباحثين الذين درسوا السلطة السياسية واستقرارها بدءوا بالاهتمام في دراسة وتحليل النخب السياسية والتركيز على سلوكياتهم وأفعالها، وذهبوا الى القول ان السلطة السياسة بشكلها العام ماهي الا (تعاون، او تنافس، او صراع) بين النخب السياسية للظفر بالسلطة السياسية وتحقيق الدولة .

لذلك يمكن القول ان طبيعة النخب الحاكمة والقيم التي تحملها ومؤهلاتها وقنوات وصولها للسلطة تحدد ما اذا كانت هذه النخب محتكرة للسلطة ومالكة لها وما يترتب على ذلك من قيام نظام اقتصادي اشتراكي يحصر الملكية بيد الدولة التي تمثلها هذه النخبة، او ان النخبة جاءت الى السلطة في ظل التنافس عليها، فأنها تكون خاضعة لاختيارات القوى المختلفة الموجودة في المجتمع وما يترتب على ذلك من قيام نظام رأسمالي حر يمثل جميع هذه القوى المؤثرة في السلطة السياسية .

والجدول التالي يوضع طبيعة القوى المهيمنة في السلطة السياسية وما يترتب على ذلك من طبيعة النظام القائم السياسي والاقتصادي :

طبيعة القوى المهيمنة في الدولة	القوتين السياسية والاقتصادية	احتكار ام تنافس على السلطة	شكل الاقتصاد	مركزية السلطة	طبيعة السلطة
اقتصادية (شركات ورؤوس اموال)	هيمنة على القوتين	تنافس	رأسمالي	فدرالية	ديمقراطية
ثقافية /اقتصادية (علماء ورؤوس اموال)	توازن وتعاون	تنافس مقيد	مختلط	اللامركزية الادارية	ديمقراطية
فئة اثنية او سياسية (واحدة من اثنيات المجتمع)	هيمنة على القوتين	احتكار	اشتراكي	مركزية	شمولية
طبقة سياسية (احزاب ونخب سياسية)	هيمنة على القوتين	احتكار	مختلط او اشتراكي	اللامركزية الادارية	ديمقراطية مقيدة
شخص واحد هو الحاكم (قائد عسكري، او تقليدي)	هيمنة على القوتين	احتكار	اشتراكي	مركزية	شمولية
شخص واحد ملهم هو الحاكم	هيمنة على القوتين	احتكار	اشتراكي او مختلط	مركزية او اللامركزية الادارية	شمولية

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية (فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، وكذلك : مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي ،منشورات جامعة السابع من ابريل، ليبيا ، ٢٠٠٧).

ان نظرة فاحصة للجدول المذكور تبين ان طبيعة النخبة الحاكمة هي التي تحدد شكل الدول وطبيعتها وكذلك طبيعة النظام الاقتصادي المعمول به وانعكاس ذلك كله على طبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة والمجتمع ومدى قرب السلطة السياسية من الديمقراطية او بعدها .

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين القوتين السياسية والاقتصادية في ظل الانظمة الاقتصادية القائمة

سبق ان ذكرنا ان العلاقة بين الاثنين يحددها القوة المهيمنة في الدولة وطبيعتها والفلسفة التي تتبناها ، فمن حيث طبيعتها هناك انواع مختلفة من القوى والنخب الحاكمة والتي على ضوئها يتحدد طبيعة الدولة برمتها وهل هي دولة مالكة ام حارسة، فهناك القوى المتمثلة بكونها(مجموعة اثنية/حزب واحد/شخص) محتكرة للسلطة وبالتالي تتبنى فلسفة ضيقة وتحاول فرضها على المجتمع وترفض وجود اي قوة منافسة لها وتكون علاقتها مع المجتمع قائمة على اساس (الامتلاك والتحكم والاحتكار والتخطيط الشامل) للقوة الاقتصادية من قبل السلطة السياسية متمثلة بالنظام الاشتراكي والذي انتهى بإقامة انظمة شمولية استبدادية؛ لأنه جمع في يد واحدة القوتين السياسية والاقتصادية، وأمثلة ذلك كثيرة هي الدول الاشتراكية التي قامت مع قيام الاتحاد السوفيتي ودول المحور الشرقي.

اما اذا كانت القوة المهيمنة هي القوة الاقتصادية متمثلة بالشركات ورؤوس الاموال فأنها تحاول تقييد النخب الحاكمة وإخضاعها الى فلسفتها العابرة للدولة الواحدة ، فعندها توجد الدولة الحارسة، وتكون العلاقة قائمة على اساس (التأثير والأشراف) بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية متمثلة بالأنظمة الرأسمالية، فنجد ان الفصل بين الاثنين والتأثير المتبادل بينهما كان عامل اساسي في الحد من استبداد السلطة وظهور فصل جديد الى جانب الفصل القائم بين السلطات الثلاثة، الا وهو الفصل بين القوتين السياسية والاقتصادية وبالتالي ظهور الانظمة الديمقراطية، ولكنه في الوقت نفسه اعطى ارجحية للقوة الاقتصادية ممثلة بالشركات ورؤوس الاموال على حساب السلطة السياسية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية، اذ تمول الشركات الامريكية حملات الرئاسة الامريكية التي تكلف ملايين الدولارات،

وهو الامر الذي يجعل من القوى السياسية تحت هيمنة القوى الاقتصادية[١٢]. واتجاه اغلب دول العالم اليوم هو التحول من النظام الاشتراكي نحو النظام الرأسمالي، بعد ان اثبت النظام الاشتراكي فشله وانهياراته المتواصلة بسبب من غياب التنافس والدافعية لدى القائمين عليه لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

من جانب اخر يمكن القول اذا كانت القوى او النخب الحاكمة تمتلك فلسفة وأيدلوجية اقليمية فأنها سوف تتحالف مع القوى الاقتصادية من اجل تسويق ايدلوجيتها من جهة ، وهيمنة على الاسوق الخارجية الاقليمية من جهة اخرى ، كما هو الحال مع النظام السياسي في "تركيا وايران" الذي يتبنى فلسفة اسلامية يناغم بها الدول الاقليمية المحيطة، وكل ذلك يؤدي الى قيام النظام الاقتصادي المختلط الذي يأخذ بمزايا النظامين الاشتراكي والرأسمالي، فنجد ان للسلطة السياسية الامتلاك الجزئي من القوة الاقتصادية(القطاع العام)، وكذلك التوجيه والإشراف والتخطيط المركزي للقطاعين العام والخاص في الدولة، لذلك فانه يعمل على خلق نوع من التوازن بين القوتين السياسية والاقتصادية.

ان التحول من نظام اقتصادي سياسي الى اخر يحتاج قرار جذري من قبل النخب الحاكمة ، لانه لا ينتظر من هذه النخب التي تحكم وتملك السلطة والنفوذ والثروات في ظل نظام اشتراكي، ان تتنازل عنها بقرار طبيعي، دون ان يكون هناك ضغط داخلي او خارجي، وهناك تجارب عديدة في هذا المجال وهي، المانيا بعد انهيار النظام النازي، وكوريا الجنوبية بعد انهيار نظام الامبراطور واحتلالها من قبل الولايات المتحدة والصين الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي والتي حكمت في ظل الاشتراكية من الخمسينات والى السبعينات، وعلى الرغم من كون الحزب الشيوعي حزب محتكر للسلطة السياسية الا انه استطاع من خلال احد زعماء الحزب"دنس ياو بن" وبقرار واحد التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي بعد ما اوشك النظام على

الانهيار خلال فترة السبعينات[١٣]، وهذا الامر ينطبق ايضا على الامارات العربية المتحدة خلال فترة السبعينيات .

وبصورة عامة يمكن القول ان النظام الرأسمالي هو نظام ملازم للديمقراطية طالما ان هناك توازن وتعاون وتأثير متبادل بين القوتين السياسية والاقتصادية في الدولة ، والنظام الاشتراكي هو نظام ملازم للاستبداد واحتكار السلطة السياسية طالما ان القوتين السياسية والاقتصادية هي بيد النخبة الحاكمة وتحت تصرفها ، والنظام المختلط هو نظام ملازم للديمقراطية المقيدة بأيدلوجية معينة تحاول النخب الحاكمة فرضها على المجتمع للحفاظ على وجودها واستمراره.

بعبارة اخرى يمكن القول ان طبيعة الانظمة الثلاثة تتعلق بطبيعة النخبة الحاكمة وكيفية ممارستها للسلطة السياسية بتركيزها او تفويض جزء منها او توزيعها، وهذا يدفعنا للحديث عن دراسة فصل جديد من مسائل الفصل بين السلطات الا وهو الفصل بين القوتين او السلطتين السياسية والاقتصادية والعلاقة بينها وهل هي علاقة قائمة على تركيز السلطة متمثلة بـــ"النظام الاشتراكي" او تفويضها كما هو الحال مع "النظام المختلط" او توزيعها متمثلة بـــ"النظام الراسمالي".

الخاتمة

يمكن القول ان دراسة السلطة والمال تنطوي علي اهمية كبيرة بالنسبة للدراسات التي تعنى بالديمقراطية والتحول الديمقراطي ، طالما ان العلاقة بين الاثنين هي التي تحدد من يحكم وبمصلحة من يحكم .

بعبارة اخرى ان الديمقراطية كمفهوم واليات ومبادئ وضمانات ترتبط بتقييد السلطة السياسية والمتمثلة بنخبها الحاكمة ، وان مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة التقليدي لم يعد كافيا لتحقيقها طالما ان النظام المعمول به في الدولة هو النظام الاشتراكي والذي يتيح لهذه النخب امتلاك القوتين السياسية والاقتصادية وبالتالي الاجتماعية طالما تتجمع في يده قوت المجتمع .

بمعنى اخر يمكن القول ان هناك تلازم وحتمية بين الاستبداد والنظام الاشتراكي وأمثلة ذلك كثيرة حول العالم يمكن التأكد منها من خلال نظرة بسيطة لجميع الانظمة الاستبدادية والشمولية التي شهدها العالم.

بالمقابل يمكن القول ان الرأسمالية هي من متطلبات تحقيق الديمقراطية الراسخة لأنها تقوم على اساس الفصل المرن بين القوتين السياسية والاقتصادية وضمان تقييد السلطة السياسية الذي هو من اهم مبادئ الديمقراطية . وهذا الامر ينطبق على جميع الدول سواء كانت تعمل بمبدا الفصل بين السلطات بين السلطات الثلاثة التقليدي ام لا ، وتجربة الصين الشعبية بعد السبعينات دليل على ذلك ، فعلى الرغم احتكار السلطة السياسية من قبل حزب واحد هو الحزب الشيوعي لحد الان ، الا انها استطاعت ان تحقق تقدما واسعا في مجال التنمية والتقدم وان تكون دولة عظمى اقتصاديا .

كل ذلك يجعل من الحديث عن احتكار وتركيز القوة الاقتصادية او تفويضها وتوزيعا اهم من الحديث عن الفصل بين السلطات التقليدي وشرط اساسي من شروط التحول نحو النظام الديمقراطي .

وان التحول نحو النظام المختلط او الرأسمالي ينبغي ان يكون هو مطلب المجتمعات الساعية للحصول على ضمانات الحقوق التي هي جوهر الديمقراطية، وتحويل صاحب السلطة من (اله او ابن الاله ، او مفوض من الاله والذي يمثل التطور الطبيعي للسلطة منذ وجودها) الى موظف وفقا لعقد سياسي واقتصادي مبرم بين طرفين وفق شروط الاخير الا وهو المجتمع الواعي لحقوقه .

الهوامش

[1] نجلاء عبد الحميد راتب ، الاقتصاد والمجتمع ، مجموعة محاضرات القيت على طلبة كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، جامعة بنها، ٢٠١١،ص٦٨-٧١.

[٢]كارل ماركس، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي،دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٦٩، ص٩٥.

[٣] روبرت اولبريتن، ماكوتو ايتوه، ريتشارد وسترا ، اطوار التطور الراسمالي ، ترجمة عدنان حسين ، مكان الطبع :بلا ، ٢٠٠١، ص٣٢.

[٤] حازم الببلاوي ، النظام الراسمالي ومستقبله ، دار الشروق للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٢٠.

[٥] دويدار محمد ،الاقتصاد السياسي،: دار المعرفة الجامعية، مصر ،١٩٩٧، ص٤٢.

[٦] أحمد عبد الرحمن، تطور الفكر الاقتصادي، مصر:الدار الجامعية، ٢٠٠٣ ، ص٥٣.

[٧] مولود زايد الطبيب ، علم الاجتماع السياسي ،منشورات جامعة السابع من ابريل ، ليبيا ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٦، وكذلك: عدي فالح حسين ، علم الاجتماع السياسي ،دراسة معاصرة ، مكتبة اليمامة للطباعة والنشر، ٢٠١٥، ص١٢٠.

[٨] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، اسسه وابعاده، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة، بغداد، ١٩٩١، ص١٢٢، وكذلك :(منتصر العيداني ، قيادات الانتقال والتنمية السياسية ، العارف للمطبوعات، بيروت ، ٢٠١٢، ص٥٦).

[٩] علي اسعد وطفة ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٩ ، ص٤٠.

[□] وهي إستراتيجية لإقناع الآخرين بالاستناد إلى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة، للحصول على السلطة والكسب للقوة السياسية من خلال مناشدة التحيزات الشعبية معتمدين على مخاوف وتوقعات الجمهور المسبقة، عادة عن طريق الخطابات والدعاية الحماسية مستخدمين المواضيع القومية والشعبية محاولين استثارة عواطف الجماهير ، للمزيد ينظر :(ناظم عبد الواحد جاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٢١.

[١٠] رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٣٣٤، ٢٠٠٦، ص ٨٣، وكذلك (فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩/نيسان/٢٠٠٣، العارف للمطبوعات، ٢٠١٣،ص١٩.

[١١] هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية) المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(١٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦ ، ص١٣١.

[١٢] حازم الببلاوي ، النظام الراسمالي ومستقبله، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٢٠.

[١٣] تقرير بعنوان" الصين نهضة امة " على الموقع الالكتروني https://you.tube/k3wTEc7UMA)